مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس وتحليل أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة (2020 - 2024)
اسم الكاتب: بروين مصطفى حاجي، أكرم صالح يوسف، بنكين عبدالله أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10218
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Measuring and Analyzing the Impact of Structural Changes in The Value of the Iraqi Dinar on The Monetary Base for the Period (2020-2024)

Parween Mustafa Haji[1], Akram Salih Yousif[2], Bangin Abdullh Ahmed[3]

[1,3]Department of Economics, College of Administration and Economics, Zakho University, Zakho, Iraq.

[2] Department of Economics, College of Administration and Economics, Nawroz University, Duhok, Iraq.

Corresponding author: Parween Mustafa Haji
Parweenmostefa@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

Article History: *Received*: 4/3/2025, *Revised*: 26/4/2025, *Accepted*:14/5/2025, *Published*: 1/9/2025.

Abstract

The study aimed to measure the impact of structural changes in Iraqi dinar value on the monetary base during the period (2020-2024), given the importance of the exchange rate in determining monetary policy stability. The study relied on analyzing issued currency, foreign reserves, and bank reserves at the central bank, as changes in the dinar's value affect liquidity levels and financial stability. The fluctuations in the Iraqi dinar play a crucial role in determining the monetary size base due to their direct relationship with monetary policy. The study's problem lies in the fact that changes in the value of the Iraqi dinar directly impact liquidity levels, monetary reserves, and financial stability, making it essential to understand how the monetary base responds to these changes. The study employed a quantitative analysis methodology, utilizing regression models with structural changes, and analyzed monthly data provided by the Central Bank and the Central Bureau of Statistics to estimate the extent to which changes influence the monetary base in both the official and parallel exchange rates. The results showed that the devaluation of the Iraqi dinar at the end of 2020 led to an increase in the issuance of currency and liquidity, with ongoing exchange rate fluctuations affecting foreign reserves and bank credit. Regression models, considering structural changes, confirmed a statistically significant relationship between changes in the dinar's value and the size of the monetary base. The study recommended enhancing monetary policy stability, directing reserves to support the economy.

Keywords:

Structural changes, Iraqi dinar value, monetary base.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 44 , No. 147
Sep. 2025

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Haji, Parween M., Yousif, Akram S., Ahmed, Bangin A. (2025). Measuring and Analyzing the Impact of Structural Changes in The Value of the Iraqi Dinar on The Monetary Base for the Period (2020-2024). *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, *44* (147), 338-355. https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

ورقة بحثية

قياس وتحليل أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة (2020-2024)

بروين مصطفى حاجي[1]، أكرم صالح يوسف[2]،بنكين عبدالله أحمد[3]

[1،3]قسم الاقتصاد، الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، زاخو، العراق.

[2]قسم الاقتصاد، الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز، دهوك، العراق.

المؤلف المراسل: بروين مصطفى حاجي (Parweenmostefa@gmail.com)

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2025/3/4، *التعديل والتنقيح:* 2025/4/26، *القبول:*2025/5/14، *النشر:* 2025/9/1.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية خلال المدة (2020-2024)، نظرًا لأهمية سعر الصرف في تحديد استقرار السياسة النقدية. واعتمدت الدراسة على تحليل العملة المصدرة، الاحتياطيات الأجنبية، واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي، إذ تؤثر التغيرات في قيمة الدينار على مستوى السيولة والاستقرار المالي، وتشكل التغيرات في قيمة الدينار العراقي عاملاً حاسماً في تحديد حجم القاعدة النقدية، نظراً لعلاقتها المباشرة بالسياسة النقدية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التغيرات في قيمة الدينار العراقي تؤثر بشكل مباشر على مستوى السيولة، الاحتياطيات النقدية، والاستقرار المالي، مما يجعل من الضروري فهم كيفية استجابة القاعدة النقدية لهذه التغيرات ، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على التحليل الكمي باستخدام نماذج الانحدار مع التغيرات الهيكلية وتحليل بيانات شهرية صادرة عن البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء، من أجل تقدير مدى تأثر القاعدة النقدية بتغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي . وأظهرت النتائج أن تخفيض الدينار العراقي في نهاية 2020 أدى إلى زيادة العملة المصدرة والسيولة، مع استمرار تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على الاحتياطيات الأجنبية والائتمان المصرفي. كما أثبتت نماذج الانحدار مع الاخذ بالنظر الاعتبار التغيرات الهيكلية وجود علاقة معنوية إحصائيا بين التغيرات في قيمة الدينار وحجم القاعدة النقدية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقرار السياسة النقدية، وتوجيه الاحتياطيات لدعم الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط لتنويع مصادر الدخل، مما يسهم في الحد من تأثير التقلبات الخارجية على قيمة الدينار واستقرار الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية:

التغيرات الهيكلية، قيمة الدينار العراقي، القاعدة النقدية.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (44)، العدد (147)، أيلول 2025

© جامعة الموصل | كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution)لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: حاجي، بروين مصطفى، يوسف، أكرم صالح، أحمد، بنكين عبدالله. (2025). قياس وتحليل أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة (2020-2024). *تنمية الرافدين، 44* (147). 338-355. https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

1. المقدمة :

تعد قيمة العملة المحلية من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأي بلد، إذ تعكس التغيرات في قيمتها مدى قوة الاقتصاد وقدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. ويواجه الدينار العراقي، بوصفه العملة الرسمية للعراق، تحديات متعددة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية مثل أسعار النفط، والسياسات النقدية والمالية، والتغيرات في حجم العرض النقدي والاحتياطيات الأجنبية. وتمثل القاعدة النقدية أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تتكون من (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، فضلاً عن الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي). وتشكل التغيرات في قيمة الدينار العراقي عاملاً حاسماً في تحديد حجم القاعدة النقدية، نظراً لعلاقتها المباشرة بالسياسة النقدية والاستقرار المالي، ولاسيما في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار النسبي والتغيرات المتكررة في أسعار الصرف التي تؤثر بشكل مباشر على القاعدة النقدية ومستوى التضخم والاستقرار المالي. وشهد الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي، متأثراً بالسياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي. والقاعدة النقدية، باعتبارها المحرك الأساسي للسيولة في النظام المصرفي، تتأثر بشكل كبير بتقلبات سعر الصرف، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى تغييرات في حجم الاحتياطيات الأجنبية، والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الاقتصاد. من هنا، فإن دراسة أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية تعد من الموضوعات المهمة لفهم آليات الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (2020–2024)

2. منهجية الدراسة:

2.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي والقاعدة النقدية، مما يسهم في فهم ديناميكيات السياسة النقدية في العراق خلال المدة المدروسة. حيث يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على المعروض النقدي، وهو ما يجعل تحليل هذه العلاقة ضروريا لتقييم كفاءة السياسات النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي في ضبط الاستقرار النقدي.

2.2.مشكلة الدراسة :

تعد القاعدة النقدية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السياسات النقدية في توجيه السيولة داخل الاقتصاد، ومن ثم فإن أي تغيير في قيمة الدينار العراقي قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم هذه القاعدة. وتكمن الإشكالية في أن هذا التأثير يتم عبر آليات متعددة، من أبرزها التأثير على الاحتياطيات النقدية ومستوى عرض النقد. ومع تعرض سعر الصرف لتغيرات هيكلية، تبرز مخاطر حدوث ضغوط تضخمية أو انكماشية قد تعيق استقرار الاقتصاد الكلي. لذا تبرز الحاجة إلى دراسة دقيقة لتحليل طبيعة

العلاقة بين قيمة الدينار العراقي والقاعدة النقدية خلال مدة الدراسة، من أجل التعرف على اتجاهات هذا التأثير وحجمه، ومدى انعكاساته على فعالية السياسة النقدية.

2.3.هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة (2020–2024)، من خلال تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على قيمة الدينار العراقي، كما تسعى إلى دراسة العلاقة بين قيمة الدينار العراقي وحجم القاعدة النقدية، وذلك من خلال تقييم مدى تأثر القاعدة النقدية بالتغيرات في سعر الصرف.

2.4.فرضية الدراسة :

تفترض هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي والتغيرات في القاعدة النقدية خلال مدة الدراسة. فمن المتوقع أن يؤدي أي انخفاض في قيمة الدينار العراقي إلى توسع في القاعدة النقدية نتيجة زيادة الطلب على النقد الأجنبي وانخفاض الاحتياطيات الدولية. كما أن تقلبات سعر الصرف قد تؤثر بشكل مباشر على هيكل القاعدة النقدية من خلال تأثيرها على مستويات الائتمان والسيولة المحلية، مما يجعل استقرار النقد المحلي عرضة لمتغيرات متعددة، سواء داخلية أو خارجية.

2.5. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج (التحليلي الكمي) لقياس العلاقة بين التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي والقاعدة النقدية خلال المدة المحددة. كما سيتم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري والمفاهيم المرتبطة بالموضوع، فضلاً عن تحليل السياسات النقدية والتغيرات الاقتصادية ذات الصلة.

3. الدراسات السابقة :

- دراسة (Yousif,2024) اهتمت هذه الدراسة باستقصاء أثر التغيرات الهيكلية لمكونات التعقيم النقدي على سعر الصرف بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة 2021–2024 . إذ تم تقدير أنموذج الانحدار لسعر الصرف الموازي في العراق مع الأخذ بالنظر الاعتبار وجود تغيرات هيكلية في الأنموذج باستخدام طريقة (step indicator saturation) (SIS) من أجل كشف (location shift) (التغير في المتوسط اللاشرطي السابق) التي يعد تغيراً هيكلياً تم إدراجه في الأنموذج بعد التقدير بخوارزمية الأنموذج الاوتوماتيكي(automatic model selection). وتوصلت الدراسة الى انقسام عملية التعقيم النقدي أو التدخل التعقيمي للسيولة المحلية بنافذتين إحداهما داخلية، أي نافذة البنك المركزي لشراء الدولار من الحكومة من عوائد النفط لقاء أصدار الدينار، والأخرى خارجية لتسديد العملة الاجنبية عن طريق خطوط الائتمان الممنوحة للمصارف المحلية وبينهما التباطؤ الزمني أحيانا أو التسابق الزمني أحيانا أخرى، الأمر الذي يؤثر على سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

- دراسة (الشلماني، 2023) اهتمت الدراسة بقياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي خلال المدة (1985–2022). وهدفت الدراسة إلى قياس تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي على الاستقرار النقدي في ليبيا، متمثلاً في القاعدة النقدية ومعدل التضخم بوصفه متغيراً ضابطاً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والتضخم على القاعدة النقدية، مما يشير إلى أن تغيّرات قيمة العملة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار النقدي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تغيرات قيمة العملة تؤثر بشكل مباشر على القاعدة النقدية من خلال تأثيرها على المتغيرات النقدية الأساسية مثل عرض النقود، وسعر الصرف، والاحتياطيات الدولية. هذه التأثيرات تتطلب من البنوك المركزية تبني سياسات نقدية ملائمة لإدارة هذه التغيرات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- دراسة (Gürkaynak,2021) تركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين مفاجآت السياسة النقدية وسلوك أسعار الصرف، حيث هدفت الى تحليل العلاقة بين مفاجآت السياسة النقدية وسلوك أسعار الصرف في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. واختبار فرضية تأثير المعلومات، التي تشير إلى أن الأسواق المالية قد تعيد تفسير قرارات السياسة النقدية بناءً على توقعات غير مرئية حول حالة الاقتصاد . وتوصلت الدراسة الى أن الارتفاع غير المتوقع في أسعار الفائدة قد يؤدي في بعض الحالات إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يتناقض مع النماذج التقليدية التي تتوقع العكس. و لم يتمكن أي أنموذج منفرد من محاكاة جميع أنماط استجابات أسعار الصرف لصدمات السياسة النقدية، مما يدل على الحاجة إلى تطوير نماذج تأخذ في الاعتبار التباينات في المعلومات بين البنك المركزي والسوق. وتسهم هذه الدراسة في فهم العلاقة بين السياسة النقدية وسلوك سعر الصرف، وتبرز أهمية التأثيرات المعلوماتية التي قد تؤدي إلى استجابات غير متوقعة في الأسواق. وتساعد هذه النتائج صانعي السياسات النقدية على تحسين استراتيجياتهم للتأثير على الأسواق المالية، كما توفر إطارا جديدا للمستثمرين والمحللين لفهم ديناميكيات سعر الصرف في ظل السياسة النقدية المتغيرة.
- دراسة (Asif,2015) سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة (Devaluation)ونمو عرض النقود (Money Supply Growth) ويُنظر إلى التغيرات في سعر الصرف على أنها تؤثر بشكل مباشر على عرض النقود والعكس صحيح. من هنا سعت الدراسة إلى قياس التأثير طويل الأجل والقصير الأجل لتخفيض قيمة العملة على نمو عرض النقود، مع التركيز على حالة الاقتصاد الباكستاني خلال المدة (1973–2014) واستخدمت الدراسة بيانات سنوية عن سعر الصرف الحقيقي وعرض النقود الواسع، تم استخراجها من بنك الدولة الباكستاني. وتم تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأجل. وأظهرت النتائج ان هناك علاقة إيجابية بين تخفيض قيمة العملة ونمو عرض النقود، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى توسع نقدي واضح. ويمكن استخدام تخفيض قيمة العملة بوصفها أداة نقدية للتأثير على عرض النقود، ولكن ينبغي أن يتم ذلك بحذر لمنع الضغوط التضخمية المحتملة . وأكدت الدراسة أن السياسة النقدية يجب أن تكون مرنة للتكيف مع تأثيرات تخفيض قيمة العملة على عرض النقود والاقتصاد الكلي.

4. محاور الدراسة :

ولاستكمال ذلك تم تقسيم الدراسة الى ما يأتي :

أولا : الإطار المفاهيمي للتغيرات الهيكلية في قيمة العملة .

يشير مفهوم التغيرات الهيكلية في قيمة العملة إلى التحولات الجذرية التي تطرأ على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وتنتج هذه التغيرات عن عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة، مثل التحولات في الهيكل الإنتاجي، التغيرات في معدلات التضخم، العجز في الحساب الجاري، والسياسات النقدية والمالية المتبعة من قبل الدول.(Mishkin, 2021,450) وتعد التغيرات الهيكلية في قيمة العملة عاملاً مؤثراً على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، حيث يمكن أن تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات في حال انخفاض قيمة العملة، أو العكس في حال ارتفاعها .(Krugman & Obstfeld, 2020) علاوة على ذلك، قد تتسبب هذه التغيرات في ضغوط تضخمية، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية.(Dornbusch et al, 2018,510) ويتم تحليل التغيرات الهيكلية في قيمة العملة باستخدام نماذج اقتصادية مثل أنموذج ميزان المدفوعات، وأنموذج تعادل القوة الشرائية، إذ تساعد هذه النماذج في تفسير تأثيرات العوامل الداخلية والخارجية على سعر الصرف وكيفية تفاعل الأسواق معه(Frankel, 2019,290) .

ثانيا : سياسات تغيير قيمة العملة.

تعد سياسات تغيير قيمة العملة من الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، مثل تحسين القدرة التنافسية للصادرات، ضبط التضخم، أو إدارة الاختلالات المالية. ويمكن تصنيف هذه السياسات إلى أنواع عديدة رئيسة:

1. تخفيض قيمة العملة.

إن تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعا عندما يواجه البلاد خلل في الميزان التجاري عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والواردات أكثر تكلفة من حيث العملة المحلية . ويشير تخفيض قيمة العملة إلى قيام البنك المركزي أو الحكومة بتخفيض القيمة الرسمية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعادة ما يتم في نظام سعر الصرف الثابت. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الصادرات من خلال جعل السلع المحلية أرخص في الأسواق الدولية، ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما يرفع معدلات التضخم. ويقصد بها أيضا كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب أولم يتخذ (دادان ، 2016 ، 10).

2. **العوامل المؤثرة في تخفيض قيمة العملة.**

تخفيض قيمة العملة يحدث عندما تقوم الحكومة أو البنك المركزي بتقليل سعر الصرف الرسمي لعملتها مقابل العملات الأجنبية، أو نتيجة ضغوط سوقية تؤدي إلى انخفاض قيمتها في السوق الحرة. وهناك عدة أسباب رئيسة لهذا التخفيض، منها:

- **علاج اختلال ميزان المدفوعات** : إذا كانت الدولة تواجه تدفقات رأسمالية خارجة أكبر من الداخلة، فقد يؤدي ذلك إلى نقص الاحتياطيات الأجنبية، مما يدفعها إلى تخفيض قيمة العملة لتعزيز التوازن في ميزان المدفوعات (Mishkin, 2021,398).
- **التضخم المرتفع** :عندما يرتفع معدل التضخم في بلد ما بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى، تفقد العملة قيمتها الحقيقية، ما قد يؤدي إلى تخفيض قيمتها رسميًا لمواكبة الواقع الاقتصادي الجديد (Dornbusch et al., 2018,321)
- **السياسات النقدية التوسعية:** قيام البنك المركزي بتوسيع القاعدة النقدية (مثل طباعة المزيد من العملة المحلية) من دون دعم اقتصادي حقيقي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، إذ يزداد العرض النقدي من دون زيادة مقابلة في الإنتاج.(Fischer & Easterly, 2020,45)
- **تراجع الثقة في الاقتصاد المحلي:** إنّ خروج رؤوس الأموال خارج الاقتصاد المحلي يعكس تراجع ثقة المستثمرين في استقرار الاقتصاد المحلي، سواء بسبب السياسات المالية غير المستدامة أو الأزمات السياسية. وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من التخفيض لقيمة العملة، مما يخلق دوامة سلبية يصعب التحكم فيها (Reinhart & Rogoff, 2019,145).

3. **سياسة رفع قيمة العملة .**

تشير سياسة رفع قيمة العملة إلى الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك المركزية أو الحكومات لزيادة قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. يحدث هذا الارتفاع إما نتيجة طبيعية لقوى السوق (زيادة الطلب على العملة المحلية بسبب تدفقات رؤوس الأموال أو الفوائض التجارية) أو من خلال تدخل مباشر من البنك المركزي عبر سياسات نقدية مثل رفع أسعار الفائدة أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي (زهرة ، 2018 : 51)

4. **العوامل المؤثرة في رفع قيمة العملة.**

تؤثر قيمة العملة بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يمكن أن تؤدي زيادتها إلى تحسين الاستقرار المالي، أو تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات. تقوم الدول أحياناً برفع قيمة عملتها لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، سواء بشكل طبيعي عبر قوى السوق، أو عن طريق التدخل الحكومي من خلال السياسة النقدية. فيما يأتي العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى رفع قيمة العملة وهي : (سلمى ، 2015 ، 83)

- السياسة النقدية التقييدية (رفع أسعار الفائدة): عندما يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، يصبح الادخار بالعملة المحلية أكثر جاذبية مقارنة بالعملات الأخرى. ويؤدي ذلك إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في السندات والأصول المحلية، مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويرفع قيمتها.

- الفائض في الميزان التجاري :إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها.
- التدفقات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية: عندما تدخل استثمارات أجنبية كبيرة إلى الدولة، فإن الطلب على العملة المحلية يزداد، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها.
- التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي : عدد الحكومات تتدخل مباشرة في شراء عملتها المحلية أو تقليل المعروض النقدي لرفع قيمة العملة.

ثالثا: تحليل أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة (2020–2024)

إن السياسة النقدية في العراق محكومة بمكونات الأساس النقدي(الائتمان المحلي ، الاحتياطيات الاجنبية) والمقيدة بالايرادات النفطية عبر الموازنة العامة للدولة ، حيث يتوسع الأساس النقدي بزيادة صافي الائتمان المحلي أو صافي الاحتياطيات الاجنبية ، وإذا أسرف البنك المركزي بالتوسع النقدي، أي زيادة الائتمان المحلي في ظروف العراق والدول النفطية الريعية ، ستحصل زيادة في عرض النقد مما ينخفض المكون الآخر للأساس النقدي وهو صافي الاحتياطيات الأجنبية؛ وذلك لأن سعر الصرف الرسمي ثابت في الاقتصاد العراقي (Neamah,2022,573) وتمثل قيمة العملة أحد العوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد الكلي لأي بلد، حيث تعكس قوة الاقتصاد المحلي ومدى استقراره. وفي العراق، شهد الدينار العراقي تغيرات هيكلية متعددة في قيمته خلال السنوات الأخيرة، مما أثر على السياسة النقدية بشكل عام، والقاعدة النقدية بشكل خاص. وقد أدت هذه التغيرات إلى تأثيرات مباشرة على القاعدة النقدية والسيولة النقدية داخل السوق العراقية. إذ يؤثر التباين بين سعر الصرف الرسمي والموازي على القاعدة النقدية من خلال زيادة الحاجة إلى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لضبط المعروض النقدي، كما حدث في العراق عندما أدى ارتفاع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي إلى زيادة الضغط على احتياطيات العملة الأجنبية .والجدول(1) يبين اتجاهات العلاقة بين التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي من خلال الفرق بين سعري الصرف ومكونات القاعدة النقدية في العراق للمدة (2020–2024).

الجدول (1). اتجاهات العلاقة بين متغيرت الدراسة فى العراق للمدة (2020–2024)

الفترة	الاحتياطيات الاجنبية (مليون دينار)	العملة المصدرة (مليون دينار)	الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي (مليون دينار)	سعر الصرف الموازي (دينار)	سعر الصرف الرسمي (دينار)	فجوة بين سعري الصرف = (الرسمي – الموازي / الرسمي) * 100
-20 Jan	78,649	51,964,539	17,158,192	1,221	1,182	3.3
-20 Feb	78,501	51,026,883	17,790,945	1,210	1,182	2.37
-20 Mar	79,867	53,819,264	19,111,424	1,229	1,182	3.98
-20 Apr	80,423	57,880,320	16,872,083	1,231	1,182	4.15
-20 May	79,631	58,628,607	15,822,339	1,232	1,182	4.23
-20 Jun	77,957	60,396,747	16,609,286	1,235	1,182	4.48
-20 Jul	76,354	61,594,460	18,455,452	1,230	1,182	4.06
-20 Aug	74,600	62,943,321	17,678,920	1,225	1,182	3.64
-20 Sep	70,270	61,731,798	14,704,300	1,227	1,182	3.81
-20 Oct	68,489	61,534,310	14,135,096	1,248	1,182	5.58
-20 Nov	65,593	62,603,443	16,460,798	1,249	1,182	5.67
-20 Dec	78,882	66,031,234	18,028,555	1,342	1,304	2.91
-21 Jan	80,660	68,948,339	18,685,211	1,452	1,450	0.14
-21 Feb	82,197	70,742,985	19,502,605	1,450	1,450	0
-21 Mar	85,358	74,576,198	19,632,776	1,450	1,450	0
-21 Apr	86,941	73,674,805	22,051,116	1,474	1,450	1.66
-21 May	89,212	76,010,304	20,744,299	1,486	1,450	2.48
-21 Jun	87,596	74,648,407	20,350,928	1,487	1,450	2.55
-21 Jul	87,659	75,363,342	19,933,070	1,475	1,450	1.72
-21 Aug	87,356	75,428,998	22,373,389	1,475	1,450	1.72
-21 Sep	86,979	75,185,630	22,185,364	1,474	1,450	1.66
-21 Oct	91,556	76,165,705	22,944,079	1,474	1,450	1.66
-21 Nov	92,092	76,850,657	23,314,992	1,480	1,450	2.07
-21 Dec	93,089	76,561,599	26,530,810	1,480	1,450	2.07
-22 Jan	91,221	78,206,707	25,979,470	1,482	1,450	2.21
-22 Feb	95,088	79,291,672	24,598,654	1,471	1,450	1.45
-22 Mar	97,922	80,895,421	25,651,145	1,471	1,450	1.45
-22 Apr	102,660	81,439,474	25,529,950	1,480	1,450	2.07
-22 May	109,698	83,347,950	26,575,979	1,480	1,450	2.07
-22 Jun	108,986	82,970,053	27,447,521	1,485	1,450	2.41
-22 Jul	115,489	82,638,044	30,210,125	1,485	1,450	2.41
-22 Aug	119,248	82,780,736	30,862,180	1,485	1,450	2.41
-22 Sep	121,897	81,671,022	31,137,839	1,478	1,450	1.93
-22 Oct	127,346	82,586,320	33,469,751	1,471	1,450	1.45
-22 Nov	134,428	84,309,399	36,435,464	1,480	1,450	2.07
-22 Dec	140,637	87,561,568	48,402,833	1,512	1,450	4.28
-23 Jan	148,969	93,511,657	45,744,853	1,598	1,450	10.2
-23 Feb	134,890	96,671,481	42,619,336	1,526	1,450	5.24
-23 Mar	142,346	96,964,049	45,053,748	1,558	1,450	7.45
-23 Apr	143,371	97,628,797	44,996,681	1,455	1,450	0.34
-23 May	142,394	99,193,973	42,486,197	1,455	1,450	0.34
-23 Jun	142,603	99,998,328	42,025,699	1,471	1,450	1.45
-23 Jul	142,951	99,769,819	33,665,712	1,498	1,339	11.9

16.8	1,300	1,519	35,793,308	99,769,122	143,902	-23 Aug
19.1	1,300	1,548	41,574,006	100,060,601	144,104	-23 Sep
22.8	1,300	1,597	47,751,912	102,143,621	147,863	-23 Oct
23.3	1,300	1,603	39,680,295	102,601,078	147,484	-23 Nov
19.1	1,300	1,548	48,990,773	101,481,022	145,898	-23 Dec
17.5	1,300	1,527	51,561,718	101,323,527	140,529	4-2 Jan
17.1	1,300	1,522	49,388,016	99,237,507	138,572	4-2 Feb
14.9	1,300	1,494	49,664,239	98,333,508	141,693	4-2 Mar
13.5	1,300	1,476	51,287,432	99,328,175	142,533	4-2 Apr
12.6	1,300	1,464	52,261,711	100,791,930	141,728	4-2 May
13	1,300	1,469	60,916,859	102,311,667	142,274	4-2 Jun
14.9	1,300	1,494	59,411,695	104,385,660	144,577	4-2 Jul
15.2	1,300	1,498	58,474,720	104,096,436	143,957	4-2 Aug
15.4	1,300	1,500	54,230,689	104,126,600	142,950	4-2 Sep

المصدر: البنك المركزي العراقي ، الاحصاء والتقارير ، النشرات السنوية (2020–2024). الجهاز المركزي للاحصاء، التقارير الشهرية لأسعار صرف الدولار لسنة 2024.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول (1) أنه شهد الدينار العراقي خلال المدة من 2020 إلى 2024 تقلبات ملحوظة في قيمته، مما أثر بشكل مباشر على القاعدة النقدية في البلاد. في نهاية عام 2020، قررت الحكومة تخفيض قيمة الدينار من (1190) إلى (1450) ديناراً مقابل الدولار الأمريكي، بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية . وهذا التخفيض أدى إلى زيادة العملة المصدرة، حيث ارتفعت من (66) تريليون دينار في نهاية 2020 إلى(76) تريليون دينار في نهاية 2021، مما يشير إلى زيادة السيولة في الاقتصاد . وفي شهر شباط من عام 2023 تم إعادة تقييم الدينار ليصل إلى(1310) دينار مقابل الدولار، وهذه التغيرات في سعر الصرف أثرت على القاعدة النقدية من خلال زيادة العملة المصدرة، حيث بلغت (101) تريليون دينار في نهاية 2023، مما يعكس زيادة في السيولة النقدية المتداولة. فضلاً عن ذلك، أدى التذبذب في قيمة الدينار إلى زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي، إذ بلغ السعر الموازي حوالي (1500) دينار لكل دولار مقارنة بالسعر الرسمي البالغ (1300) دينار لكل دولار في شهر شباط من عام 2024، وهذا التفاوت أثر على استقرار القاعدة النقدية وزاد من التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق.

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) أنه في عام 2020 كانت الاحتياطيات مستقرة لكنها شهدت ارتفاعا ملحوظا بعد عام 2021، مما يعكس تحسن الإيرادات النفطية وزيادة قدرة البنك المركزي على دعم الاقتصاد. ثم واصلت الصعود لتصل إلى (134) ترليون دينار في تشرين الثاني من عام 2022، وسجلت الاحتياطيات أعلى مستوى لها عند (148) ترليون دينار في كانون الثاني من عام 2023، ثم بدأت في التذبذب نسبيًا

خلال بقية العام .وبدأت الاحتياطيات في الانخفاض التدريجي، حيث بلغت (140) ترليون دينار في كانون الثاني من عام 2024، ثم استقرت حول (142) ترليون دينار في أيلول من عام 2024.
ويلاحظ الزيادة الكبيرة في احتياطي المصارف، وهذا يعني أن البنوك تحتفظ بسيولة أكبر دون توجيهها للإقراض، مما قد يعكس ضعفا في النشاط الاقتصادي.قد يكون هذا نتيجة لسياسات البنك المركزي بتشديد القيود على الإقراض أو تدني الطلب على الائتمان، ففي 2022، شهد الاحتياطي المصرفي قفزة كبيرة، مما يشير إلى توافر سيولة ضخمة لدى البنوك، ولكن مع ضعف في الاستثمارات أو زيادة في الادخار بسبب المخاطر الاقتصادية. وشهدت الاحتياطيات المصرفية زيادة ملحوظة من (17) ترليون دينار في 2020 إلى (59) ترليون دينار في 2024، هذه الزيادة تعني أن البنوك تحتفظ بسيولة أعلى، مما قد يشير إلى تشديد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي.

ثالثا: تقدير أثر التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية للمدة(2020–2024)

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماده المفرط على الطابع الريعي، حيث يعتمد بشكل رئيس على إنتاج وتصدير النفط بوصفه مصدراً أساسياً لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، في ظل مساهمة محدودة للقطاعات الاقتصادية الأخرى . هذا التركيز المفرط على النفط يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ولصدمات خارجية تؤثر بشكل مباشر على استقراره. وفي ظل هذه الاختلالات الهيكلية، فإن السياسات النقدية التي يتم تبنيها قد تحدث آثاراً جانبية سلبية على الاقتصاد، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي بدلاً من معالجته. من هنا، يصبح من الضروري فهم تأثير هذه السياسات في سياق الاعتماد الريعي، وضرورة تعزيز التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط. ولتحليل متغيرات الدراسة، تم الاعتماد على بيانات شهرية صادرة عن البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء ، وتتمثل المتغيرات بما يأتي (فجوة بين سعري الصرف X ، الاحتياطيات الاجنبية Y1، العملة المصدرة Y2 ، الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزيY3)

1. نتائج اختبار جذر الوحدة مع الكسر الهيكلي :

تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لتحليل خاصية الاستقرار (السكون) لمتغيرات الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية وجود كسر هيكلي في السلاسل الزمنية. إذ إنّ الكسر الهيكلي (Structural Break) يشير إلى تغير فجائي أو كبير في هيكل العلاقة الإحصائية بين المتغيرات بمرور الزمن. يحدث هذا الكسر عندما تتغير المعلمات (مثل المتوسط، التباين، أو معاملات الأنموذج) في نقطة معينة من الزمن نتيجة عوامل خارجية أو داخلية، مثل تغير السياسات الاقتصادية، الأزمات المالية، الحروب، التغيرات المؤسسية، أو الكوارث الطبيعية. والهدف من هذه الاختبارات هو التحقق من استقرارية المتغيرات على مدى الزمن وتحديد

درجة السكون باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF) ، مع اعتماد معيار شوارتز (Schwarz) لتحديد الفترات الزمنية المثلى للتباطؤ. وتظهر هذه النتائج أهمية مراعاة الكسر الهيكلي عند تحليل خصائص السكون، لضمان دقة النتائج ولتقديم فهم أعمق للخصائص الديناميكية للبيانات الزمنية المستخدمة في الدراسة. كما هو موضح في الجدول (2) :

الجدول (2). ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة مع الكسر الهيكلي للمتغيرات الدراسة.

Unit Root with Break Point Test (ADF)					
At Level					
		X	$Y1$	$Y2$	$Y3$
Trend and intercept	t-Statistic	-7.834789	-3.238774	-3.579510	-2.367073
	Prob	< 0.01	0.5427	0.3427	0.9338
	Break Date	2023M06	2022M03	2022M09	2022M09
At First Difference					
		X	$Y1$	$Y2$	$Y3$
Trend and intercept	t-Statistic		-8.419045	-6.379651	-9.238876
	Prob		< 0.01	< 0.01	< 0.01
	Break Date		2023M01	2023M01	2022M12

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

حسب المعطيات المستخلصة من الجدول (2)، لاختبار (ADF) الذي يأخذ بالاعتبار وجود كسر هيكلي أو تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة فيلاحظ الآتي:

- السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة (الاحتياطيات الاجنبية Y1، العملة المصدرة Y2 ، الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي Y3) لا تظهر خصائص السكون عند المستوى، مما يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة ومع ذلك، تصبح هذه المتغيرات ساكنة (Stationary) بعد أخذ الفرق الأول، مع وجود تغير هيكلي واضح في تواريخ محددة لكل سلسلة زمنية، كما هو موض آنفاً..
- السلاسل الزمنية للمتغير (فجوة بين سعري الصرف X) مستقرة عند المستوى(Stationary at level) ، مما يعني أنها لا تحتوي على جذر الوحدة. وبناءً على هذه النتائج، ستعتمد الدراسة على استخدام أنموذج الانحدار يأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات، لضمان تحليل أكثر دقة وواقعية للبيانات.

2. تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة الانحدار مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الهيكلية.

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية مع الكسر الهيكلي لمتغيرات الدراسة سيتم تقدير أنموذج الانحدار للتغيرات الهيكلية في مكونات القاعدة النقدية المعبربالمتغيرات (الاحتياطيات الاجنبية Y1، العملة المصدرة Y2، الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي Y3) بوصفها متغيرات تابعة يتم التأثير عليها من قبل المتغير المستقل التغيرات الهيكلية في قيمة الدينار العراقي المعبر عنها ب (الفجوة سعري الصرف X)

باستخدام (indictor saturation methods) وذلك باستخدام الطريقة (step indicator saturation) (SIS) من أجل كشف (location shift) (التغير في المتوسط اللاشرطي السابق) الذي يعتبر تغيراً هيكلياً تم إدراجه في الأنموذج بعد التقدير بخوارزمية الأنموذج الأوتوماتيكي(automatic model selection) باستخدام البرنامج الاحصائي eviews 13 وبعد إجراء عملية تقدير نماذج تم الحصول على النتائج الموضحة بالجداول الآتي:

الجدول (3). نتائج تقدير أنموذج الاحتياطيات الاجنبية باستخدام طريقة الانحدار مع التغيرات الهيكلية.

Dependent Variable: Y1				
Indicator Saturation: SIS, 56 indicators searched over 2 blocks				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	229.7690	145.5094	1.579066	0.1204
C	74845.48	1509.712	49.57600	0.0000
@AFTER("2021M01")	14645.93	1875.977	7.807094	0.0000
@AFTER("2022M05")	27133.68	2309.941	11.74649	0.0000
@AFTER("2022M11")	23230.10	2646.073	8.779082	0.0000
R-squared	0.974031	Mean dependent var		111054.7
F-statistic	487.5937	Durbin-Watson stat		1.731301
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (3) يتضح لنا الآتي :

- بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F–statistic جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P–Value =0.000000) ، ونستطيع من خلال هذا الأمر رفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) .
- بالنسبة لمدى مساهمة المتغير التفسيري (فجوة سعري الصرف) في تحديد سلوك المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد (R–squared= 0.97 ،) أي أن 97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير التفسيري والمتبقي يعود إلى متغيرات لايمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- قيمة إحصائية Durbin–Watson stat والتي بلغت(1.73) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وترفض الفرضية البديلة.
- يلاحظ من خلال نتائج أضافة التغيرات الهيكلية الى الأنموذج المقدر فهي ذات معنوية أحصائية من خلال قيمة (P–Value) التي جاءت مساوية للصفر، وبالتالي هنالك ترابط وثيق بين نمو فجوة سعري الصرف

في التأثير على الاحتياطيات الاجنبية في العراق، لذا فإن أي التغير هيكلي (أرتفاع) في فجوة سعري الصرف سيزيد الاحتياطيات الأجنبية، ومن ثَمَّ سيزيد من الأساس النقدي ومن ثم عرض النقد.

الجدول (4). نتائج تقدير أنموذج العملة المصدرة باستخدام طريقة الانحدار مع التغيرات الهيكلية.

Dependent Variable: Y2				
Indicator Saturation: SIS, 56 indicators searched over 2 blocks				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	253799.5	102863.8	2.467336	0.0169
C	58160572	993178.6	58.56003	0.0000
@AFTER("2021M01")	17318684	1221330.	14.18018	0.0000
@AFTER("2022M05")	7400155	1357490.	5.451351	0.0000
@AFTER("2023M01")	14009381	1695345.	8.263440	0.0000
R-squared	0.964565	Mean dependent var		82381383
F-statistic	353.8655	Durbin-Watson stat		1.903093
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (4) يتضح لنا الآتي :

- بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F–statistic جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P–Value =0.000000) ، وهو الأمر الذي من خلاله نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) .
- بالنسبة لمدى مساهمة المتغير التفسيري (فجوة سعري الصرف) في تحديد سلوك المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد (R–squared= 0.96) أي أن 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير التفسيري والمتبقي يعود إلى متغيرات لايمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- قيمة إحصائية Durbin–Watson stat والتي بلغت(1.90) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وتُرفض الفرضية البديلة.
- يلاحظ من خلال نتائج أضافة التغيرات الهيكلية إلى الأنموذج المقدر أنها ذات معنوية أحصائية من خلال قيمة (P–Value) التي جاءت مساوية للصفر، وبالتالي هنالك ترابط وثيق بين نمو فجوة سعري الصرف في التأثير على العملة المصدرة في العراق، من هنا أي التغير هيكلي (أرتفاع) في فجوة سعري الصرف سيزيد من العملة المصدرة، مما يشير إلى زيادة السيولة في الاقتصاد.

الجدول (5) نتائج تقدير أنموذج الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي باستخدام طريقة الانحدار مع التغيرات الهيكلية.

Dependent Variable: Y3				
Indicator Saturation: SIS, 56 indicators searched over 2 blocks				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-737956.1	154552.2	-4.774801	0.0000
C	22027588	731701.2	30.10462	0.0000
@AFTER("2022M05")	10404371	1367178.	7.610105	0.0000
@AFTER("2022M12")	14633577	1760437.	8.312469	0.0000
@AFTER("2023M09")	14063273	2319616.	6.062758	0.0000
@AFTER("2024M06")	7922290	2000855.	3.959453	0.0002
R-squared	0.950579	Mean dependent var		32016781
F-statistic	196.1891	Durbin-Watson stat		1.865866
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13.

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (4) يتضح لنا الآتي :

- بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F–statistic جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P–Value =0.000000) ، وهو الأمر الذي من خلاله نستطيع رفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) .
- بالنسبة لمدى مساهمة المتغير التفسيري (فجوة سعري الصرف) في تحديد سلوك المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد (R–squared= 0.95) أي أن 95% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير التفسيري والمتبقي يعود إلى متغيرات لايمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- بلغت قيمة إحصائية Durbin–Watson stat (1.86) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وتُرفض الفرضية البديلة.
- يلاحظ من خلال نتائج أضافة التغيرات الهيكلية الى الأنموذج المقدر أنها ذات معنوية إحصائية من خلال قيمة (P–Value) التي جاءت مساوية للصفر، وبالتالي هنالك ترابط وثيق بين نمو فجوة سعري الصرف في التأثير على الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي في العراق، من هنا أي تغير هيكلي (أرتفاع) في فجوة سعري الصرف سيزيد من الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي في العراق التي تعني أن البنوك تحتفظ بسيولة أكبر دون توجيهها للإقراض، مما قد يعكس ضعفا في النشاط الاقتصادي.

رابعا : الاستنتاجات:

1. وجود تأثير مباشر للتغيرات في قيمة الدينار العراقي على القاعدة النقدية، إذ يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة العملة المصدرة وارتفاع مستويات السيولة.

2. التقلبات في سعر الصرف تؤثر على الاحتياطيات الأجنبية، مما يزيد من التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق.
3. تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي يؤدي إلى ضغوط نقدية ومصرفية، مما يستوجب تدخل البنك المركزي لضبط السيولة والاستقرار المالي.
4. السياسات النقدية المعتمدة لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار النقدي التام، حيث ظلت هناك تقلبات كبيرة في سعر الدينار خلال فترة الدراسة.

خامسا : المقترحات:

1. تعزيز استقرار السياسة النقدية من خلال وضع آليات أكثر فاعلية للتحكم في سعر الصرف وتقليل التقلبات الحادة.
2. زيادة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لضبط تأثيرات تغيرات سعر الصرف على القاعدة النقدية.
3. تحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على استقرار الدينار وتقليل الاعتماد على السوق الموازي للعملة.
4. دعم السياسات المصرفية التي تعزز الثقة في الدينار العراقي، مثل تحفيز الإدخار بالعملة المحلية وتوفير حوافز لجذب الاستثمار.

- **الإقرار بالشكر:(Acknowledgements)**

الشكر والتقدير لموظفي قسم الاحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي لدعمهم من خلال توفير البيانات اللازمة كلها لإتمام هذه الدراسة .

- **التمويل:(Funding)**

لا يوجد تمويل من أية جهة معينة .

- **إفصاحات المؤلف:(Author Disclosures)**

يقر المؤلفون بعدم وجود أي تضارب في المصالح أو إفصاحات ذات صلة بهذا البحث.

References

- **Arabic References**

الشلماني، سراج عيسى . (2023). قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي خلال الفترة (1985–2022) *مجلة الجامعي*،(38) ،124–144.
https://www.aljameai.org.ly/index

دادان ، عبدالوهاب ، زاوية رشيد .(2016.) تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2013) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، (3)2، 7–18. https://asjp.cerist.dz/en/article/142826

سلمى، دوحة .(2015). *أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

زهرة، سيدا عمر .(2018). *انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986–2016)* أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر.

-Arabic References are presented in Roman script (translated)

Al-Shalmani, Siraj Issa. (2023). Measuring the Impact of Exchange Rate Changes on Libyan Monetary Stability during the Period (1985–2022). *Al-Jamea Journal*, (38), 124-144. https://www.aljameai.org.ly/index

Dadan, Abdelwahab, & Zawia, Rachid. (2016). Currency Devaluation Between the Problematic of Balance and Imbalance of the Balance of Payments in the Long Term: An Analytical Study of the Case of Algeria During the Period (1990–2013). *Algerian Journal of Accounting and Financial Studies*,(03)2, 7-18. https://asjp.cerist.dz/en/article/142826

Salma, Doha. (2015). *The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Trade Balance and Ways to Address It – A Case Study of Algeria* (Unpublished Doctoral Dissertation). Mohamed Khider University of Biskra, Algeria.

Zahra, Sida Omar. (2018). *The Implications of Algerian Dinar Exchange Rate Policies on Achieving Monetary Stability in Algeria During the Period (1986–2016)* (Unpublished Doctoral Dissertation). Ahmed Draia University – Adrar, Algeria

English References

Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2018). *Macroeconomics* (13th ed.). McGraw-Hill Education.

Frankel, J. (2019). *International Economics and Finance*. Harvard University Press.

Krugman, P. R., & Obstfeld, M. (2020). *International Economics: Theory and Policy* (11th ed.). Pearson.

Mishkin, F. S. (2021). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (13th ed.). Pearson.

Yousif, A. S. ., Abdulkareem, Q. K. ., & Salih, V. S. . (2024). Measuring the Impact of Structural Changes to the Components of Monetary Sterilization on the Exchange Rate after Applying the Electronic Platform in Iraq for the Period (2021-2024). Journal of Ecohumanism, 3(8), 13-22. https://doi.org/10.62754/joe.v3i8.6123

Asif, M., & Shah, S. Q. (2015). Devaluation and Its Impact on Money Supply Growth. *Journal of Social and Organizational Analysis*, *1*(2), 60-64. https://jsom.org.pk/index.php/

Fischer, S., & Easterly, W. (2020). Inflation and the role of monetary policy. *The American Economic Review, 92(2).*

Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2019). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. *Princeton University Press.*

Gürkaynak, R. S., Kara, A. H., Kısacıkoğlu, B., & Lee, S. S. (2021). *Monetary policy surprises and exchange rate behavior. Journal of International Economics, 130, 103-443.* https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2021.103443

Neamah, S., & Yousif, A. (2022). Predicting the Effect of Sterilization Policy on the Reserved Money in the Iraqi Economy until 2030 Using ARIMA and ANN Models: Predicting the Effect of Sterilization Policy on the Reserved Money in the Iraqi Economy until 2030 Using ARIMA and ANN Models. *Humanities Journal of University of Zakho*, *10*(2), 572-581.https://doi.org/10.26436/hjuoz.2022.10.2.690